الإثراء غير المشروع وعلاقته بالتراتب الإجتماعي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣

دراسة إجتماعية

الباحثة : بيداء سلام ميري & أ . د . ثائر رحيم كاظم

جامعة القادسية / كلية الآداب

thaer.raheem@qu.edu.iq baidaasalam95@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١/٢٨

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٢/١٨

الخلاصة :

إن جريمة الإثراء الغير مشروع لها واقع سلبي جداً على مرتكبيها من الموظفين في القطاع العام وعلى المجتمع الذي تحدث فيه، لأنها تمثل مرض خطير على مرتكبيها، وعلة إجتماعية في أي مجتمع توجد فيه، لذا يسعى البحث الحالي إلى التعرف على ماهية الإثراء الغير مشروع ومسبباته الأكثر إنتشاراً، ومدى تأثيره على الطبقية العراقية أو التراتبية الإجتماعية في المجتمع العراقي.

ويُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، أُستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة الإثراء غير المشروع وعلاقته بالتراتبية الإجتماعية، وكان مجتمع الدراسة في محافظة القادسية مركز مدينة الديوانية، وقد تم أختيار العينة بطريقة قصدية لتتلائم وحساسية موضوع الدراسة، أكثر العينة من أساتذة جامعة القادسية من كليات الآداب والقانون بالإضافة إلى كلية الإدارة والإقتصاد ومجموعة من القُضاة، إذ بلغ عدد العينة (٤٠٠) مبحوثاً، وتم الاعتماد على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات.

وقد توصل البحث إلى عدد من الإستنتاجات، من أهما:-

١. إن الفساد ينتشر ويستشري في القطاع العام بصورة أكبر بالمقارنة مع فساد القطاع العام؛ فنسبة (٥٦٪) لإنتشار الفساد في القطاع العام، ونسبة (٤٤٪) لإنتشار الفساد في القطاع الخاص.
٢. إن الرغبة في الحصول على المكانة الإجتماعية المرموقة وبنسبة (٩٢٪)؛ كان في مقدمة الأسباب الإجتماعية التي لها دور كبير في ظهور آفة الفساد.
٣. إن إنتشار الفساد الإداري والمالي يُسهم وبنسبة (٧٨٪) في حدوث شرخ وتفاوت كبير بين مدخولات الفئات الإجتماعي.

٤. إن الإثراء غير المشروع والفاحش يؤدي إلى زعزعة السُلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي وبنسبة (٨٢٪).
٥. إن الإثراء غير المشروع يؤثر على توزيع الفرص والموارد الحياتية المهمة في المجتمع وبنسبة (٩٥٪).
٦. إن صعود طبقة هدفها الإثراء والكسب غير المشروع في المجتمع هو من أخطر إنعكاسات الإثراء غير المشروع على التراتبية الإجتماعية وبنسبة (٩٠٪).

الكلمات المفتاحية : الإثراء غير المشروع، الفساد، التراتب الإجتماعي.

Illicit enrichment and its relationship to social hierarchy in Iraqi society after 2003

Prof. Thaer Rahim Kazem (PhD) Researcher : Baidaa salam miri
Al-Qadisiyah University / College of Arts
baidaasalam95@gmail.com thaer.raheem@qu.edu.iq

Date received: 28/1/2025
Acceptance date: 18/2/2025

Abstract:

The crime of illicit enrichment has a very negative impact on the perpetrators of employees in the public sector and on the society in which it occurs, because it represents a serious disease for the perpetrators, and a social illness in any society in which it exists, so the current research seeks to identify the nature of illicit enrichment and its most prevalent causes, and the extent of its impact on the Iraqi class or social hierarchy in Iraqi society.

This research is one of the descriptive analytical studies, in which the descriptive analytical approach was used to study the phenomenon of illicit enrichment and its relationship to social hierarchy, and the study community was in the province of Qadisiyah the center of the city of Diwaniyah, and the sample was chosen intentionally to suit the sensitivity of the subject of the study, most of the sample of professors of the University of Qadisiyah from the faculties of arts and law in addition to the College of Administration and Economics and a group of judges, and the sample number reached (400) respondents, and the researcher relied on the questionnaire as a tool for data collection and information.

the study reached a number of results, the most important of which are:

1. Corruption is more prevalent in the public sector compared to public sector corruption; 56% of corruption in the public sector and 44% of corruption in the private sector.
2. The desire to obtain a prestigious social status (92%) was at the forefront of the social reasons that have a major role in the emergence of the scourge of corruption.
3. The spread of administrative and financial corruption contributes by (78%) to the occurrence of a rift and a large disparity between the incomes of social groups.
4. Illicit and obscene enrichment leads to the destabilization of civil peace and social stability by (82%).
5. Illicit enrichment affects the distribution of important life opportunities and resources in society by (95%).
6. The rise of a parasitic class harmful to society aimed at enrichment and illicit gain is one of the most serious repercussions of illicit enrichment on the social hierarchy by (90%).

Keywords: illicit enrichment, corruption, social hierarchy

المقدمة :

منذُ زمن بعيد والفساد موجود عبر الأزمنة التاريخية بصورة وأنواع عديدة، ولهُ جذور تاريخية قديمة، وهو غير مختص بدولة دون أُخرى، وغير مختص بنظام سياسي دون آخر؛ وإن إثراء الموظف الحكومي بصورة غير مشروعة يُعد أحد أنواع جرائم الفساد الأكثر إنتشاراً في المجتمع العراقي، وهي تمثل إنتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة البلاد وأمنها وحرياتها، وهي أيضاً تمثل إنتهاكاً لمبدأ العدالة الإجتماعية على المستوى الداخلي فيما يتعلق بتوزيع الموارد والثروات بصورة عادلة ومتساوية بين جميع مكونات وأطياف البلد الواحد، كذلك هي بالضد من روح الأمانة والإخلاص في العمل المهني، وتمثل مرحلة خطيرة من إنعدام الضمير الإنساني والشعور بالمسؤولية تجاه موارد وخيرات البلاد وتجاه أقرانه الآخرين من افراد المجتمع. وأشار العديد من الخبراء والمتخصصين الإجتماعيين والإقتصاديين وحتى السياسيين من أجل مكافحة هذهِ الظاهرة الخطيرة التي تقوض وتُنهك الإقتصاد القومي وعلاجها أو تطويقها وتحجيمها في أقل تقدير، فالبلاد تُعاني من تركه ثقيلة في مجال الفساد المؤسساتي خلفتها الأنظمة السابقة قبل عام ٢٠٠٣، وزاد حجم التركة ومسؤولياتها وثقلها بعد هذا العام أيضاً، إذ لم يحظى العراق بطبقه حاكمة نزيهة مخلصة في عملها.

الفصل الأول تعريف بالبحث

مشكلة البحث:

شهد المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جذرية في بنيته الإقتصادية والإجتماعية، بفعل الأوضاع السياسية والأمنية التي تركت آثارها العميقة على مختلف جوانب الحياة، ومن بين هذهِ الظواهر التي أفرزتها هذه المرحلة، تبرز ظاهرة الإثراء غير المشروع، التي باتت تُشكل تهديداً كبيراً للتركيبة الإجتماعية والإقتصادية، حيث إنها تجاوزت كونها مجرد أفعال فردية إلى أن أصبحت نمطًا من الفساد المؤسسي المُنظم الذي أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية، فالإثراء غير المشروع يُعرف كواحد من أخطر أشكال الجرائم الإقتصادية والإجتماعية، كونه يقوم على إستغلال النفوذ والسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الصالح العام، ويتجلى في مُمارسات مثل الرشوة والإختلاس وإستغلال المنصب الوظيفي، وفي المجتمع العراقي؛ ساعدت مجموعة من العوامل المتشابكة على تفاقم هذهِ الظاهرة، وكان أبرزها التدهور الأمني، وضعف سيادة القانون، وغياب الرقابة الفعالة على مؤسسات الدولة، فضلاً عن إنتشار المحاصصة الطائفية والسياسية، مما أضعف المؤسسات الحكومية وخلق بيئة مواتية لتكريس الفساد بأشكاله المختلفة، الأمر الذي يجعل هذهِ الظاهرة جديرة بالدراسة هو تأثيرها العميق على التراتبية الإجتماعية في العراق، خاصة في مدينة الديوانية التي تمثل

نموذجاً يعكس تعقيد المشهد الإجتماعي بعد عام ٢٠٠٣، لأن الإثراء غير المشروع أدى إلى تركز الثروات بيد فئات قليلة على حساب الغالبية العُظمى من السكان، مما عمق الهوة الإقتصادية والإجتماعية بين شرائح المجتمع، فهناك فئات محدودة استفادت من هذهِ الظاهرة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، بينما عانت الطبقات الفقيرة والمتوسطة من تدهور الخدمات العامة وزيادة مستويات الفقر والبطالة، ما أدى إلى تفاقم التفاوت الطبقي وتعميق الإنقسام الإجتماعي، فالتغيرات التي أحدثتها هذهِ الظاهرة لم تقتصر على التوزيع الاقتصادي فقط؛ بل امتدت لتشمل الأبعاد القيمية والثقافية، إذ ساهم إنتشار الإثراء غير المشروع في زعزعة منظومة القيم الأخلاقية والإجتماعية، حيث بات المال معياراً رئيسياً لتقييم الأفراد في المجتمع، مما أضعف قيم النزاهة والعمل الجاد، وعزز ثقافة الإتكالية والغش، هذه التغيرات القيمية التي إنعكست سلباً على بنية التراتبية الإجتماعية، حيث أصبح النفوذ والمال عوامل مُحددة للمكانة الإجتماعية، بدلاً من القيم الصحيحة كالتعليم والجُهد المبذول.

ثانياً : أهمية وأهداف البحث

١- أهمية البحث: إن البحث يُقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الإثراء غير المشروع على إستقرار المجتمع العراقي في مدينة الديوانية كنموذج، مما يُتيح فهم التداعيات العملية لهذهِ الظاهرة على المستويات الفردية والإجتماعية والمؤسسية، كما يمكن استخدام نتائج البحث لتطوير سياسات وبرامج إصلاحية تُسهم في معالجة أسباب الإثراء غير المشروع وتقليل تأثيراته السلبية، وعلى سبيل المثال؛ قد يُساعد البحث في تعزيز دور المؤسسات الرقابية والقضائية لمكافحة الفساد، وإعادة هيكلة منظومة القيم الإجتماعية من خلال حملات التوعية التي تستهدف تعزيز النزاهة والعدالة، كما يوفر البحث بيانات ميدانية تُسهم في تحسين كفاءة الجهات التنفيذية في مكافحة الفساد، من خلال تحديد الثغرات في النظام القانوني والإداري وإستغلالها من قبل الفاسدين، علاوة على ذلك، يُبرز هذا البحث أهمية تحسين الظروف المعيشية للعاملين في القطاع الحكومي، كجزء من إستراتيجيات شاملة تهدف للحد من المُمارسات الفاسدة، وفي المجمل؛ يُسهم البحث في تقديم توصيات عملية للحفاظ على السُلم الإجتماعي والحد من تأثير الإثراء غير المشروع على التراتبية الإجتماعية، مما يجعلها ذات أهمية بالغة للمشرعين، صناع القرار، والمجتمع المدني.

٢- أهداف البحث: من خلال الإطلاع على أهداف البحث الحالي يتبين لنا مدى ملائمته وقدرته في حل المشكلة الرئيسية التي وجد من أجلها هذ البحث؛ والتي تمثلت في إنعكاسات الإثراء غير المشروع على التراتبية الإجتماعية في المجتمع الديواني، من خلال تحقيق الأهداف التالية:-

أ- تحليل دور الفساد المالي والإداري في تحقيق الإثراء غير المشروع وتأثيره على المجتمع.

ب- كشف تأثير المحاصصة السياسية في تعزيز شبكات الفساد داخل مؤسسات الدولة.

ت- دراسة تأثير التكنولوجيا في تطور أساليب الفساد.

ث- تقييم أثر الإثراء غير المشروع على السُلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي.

ج- تحليل دور الأحزاب السياسية في إستغلال الموارد العامة وزيادة التفاوت الطبقي.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية في البحث

١- الإثراء غير المشروع Unjust Enrichment: في قواميس اللغة العربية؛ يرى بعض المفسرين إن الإثراء مصدر من الفعل ثَرى – يُثري- إثراءً، أي زادَ ماله، وكثرت ثروته.(جمال الدين، ١٩٩٧، ص ٣٥٥) فالإثراء من الثروة، والثروة هي كثرة المال، أثرى إثرَاءً إستغنى، والإسم منهُ بالفتح والمدّ.(أحمد بن محمد الفيومي، ص ٣٢)

وفي الإصطلاح؛ إن مصطلح الإثراء حديثاً نوعاً ما، فلم تتعرض لهُ المؤلفات والأدبيات اللغوية بالتحديد الدقيق والصريح؛ وإنما عن طريق مفاهيم أُخرى مقاربة لمعناه، فهو كل زيادة غير منطقية وغير قانونية تطرأ على الذمة المالية للموظف أو العامل في الخدمة العامة.(الجمعية اللبنانية، ٢٠١٨، ص ٤)

كما يُعبر عنهُ بالزيادة الكبيرة في الثروة المتكونة لدى موظف معين، وهذهِ الزيادة لا يستطيع تعليلها تعليلاً معقولاً قياساً إلى دخله المشروع.(مكتب الأُمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص١٩)

أو هو الزيادة التي تزيد على (٢٠٪) سنوياً في أموال المكلف أو أموال زوجته أو أولادة، ولا تتناسب مع مواردهم الاعتيادية، وايضاً لم يُثبت المكلف سبباً مشروعاً لهذهِ الزيادة.(قانون هيئة النزاهة العراقي، ٢٠١١)

٢- الفساد Corruption

قد عرف المتخصصين في معاجم اللغة الفساد بأنه نقيض الإصلاح، وهو لُغة الباطل، مشتق من مصدر الفعل الثُلاثي الماضي فَسُدَ، فيُقال فَسُدَ شيء أي صار فاسداً، والمفسدة خلاف المصلحة وهي الضرر.(بلال خلف، ٢٠١١، ص٥)

أما إصطلاحاً: فقد جاء مفهوم الفساد بعدة معاني، أشهرها التعريف المُعتمد من قِبل البنك الدولي؛ الذي يرى في الفساد سوء إستغلال السلطة العامة من أجل الحصول على منافع ومكاسب شخصية، هذا ويندرج تحت هذا

المفهوم، كافة ممارسات الإستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة على حد سواء.(World Bank, 1997, p. 102)

ويُعرف كذلك في موسوعة العلوم الإجتماعية بأنه إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، وهذا يشمل جميع أنواع الرشاوى للمسئولين المحليين أو السياسيين.(محمد كريم، ٢٠٠٦، ص ٩٣) وقد يحدث الفساد عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة من خلال الوساطة والمحسوبية في الوظيفة العامة أو سرقة أموال الدولة بشكل مباشر.(منير الحمش، ٢٠٠٦، ص ١٤)

٣- التراتب الإجتماعي Social Hierarchy

إن التراتب الإجتماعي يدل على نوع من التفاوت في اقتسام الخيرات الرمزية والمادية للنسق، فثمة إختلال في الإفادة من هذهِ الخيرات، مما يؤثر وينعكس على الهرمية الإجتماعية.(محمد سبيلا – نوح الهرموني، ٢٠١٧، ص ١٢٥) يُعبر التراتبية الإجتماعي عن وجود أشكال من المساواة البنيوية بين الجماعات في المجتمع، من حيث قدرتها على النفاذ إلى المغانم المادية أو الرمزية، في حين تنطوي جميع المجتمعات على شكل من أشكال التدرج، فإن الفروق الشاسعة في الثروة والقوة لا تنشأ إلا في ظل النظم التي تتكون في إطار الدولة، وتُعد التقسيمات الطبقية من أكثر اشكال التدرج تميزاً في المجتمعات الحديثة).(أنتوني غِدنز، ٢٠٠٥، ص ٧٤١) أو يكون موصوفاً بها على أساس التمايزات التي تكون بين الجماعات والأفراد، والتي تُقسم المجتمع لفئات إجتماعية أو طبقات مختلفة عن بعضها البعض الآخر على حساب المكانة الإجتماعية، والتي تُحدد هي الأُخرى بحسب القوة الإقتصادية والمركز الإجتماعي.(محمد الترسالي، ص ٨٦)

المبحث الثاني: الإثراء غير المشروع وعلاقته بالفساد الإداري والمالي

أولاً : ماهية الإثراء غير المشروع

لقد تأثرت المجتمعات البشرية بالتغيرات الإجتماعية والسياسية التي حدثت في فترة التسعينات؛ والتي تجلت في العولمة وإزالة الحواجز الإقتصادية بين الدول وتفكيك دول الإتحاد السوفيتي، حيث ساهمت هذهِ التغيرات في خلق تحديات جديدة للإستقرار الإجتماعي والأمني والسياسي في المجتمعات الوطنية والدولية، من هُنا أصبحت الجريمة المنظمة تمثل تهديداً مُباشراً للأنظمة الدولية، فالعولمة الإقتصادية والثورة التكنولوجية ووسائل الإتصال وتطورها؛ كل هذا لهُ الأثر الكبير الذي انعكس على الأنشطة الغير مشروعة في ممارسة الجريمة المنظمة.(طارق سرور، ٢٠٠، ص ٣) فلقد ساهمت هذهِ العوامل مجتمعة في تغيير طبيعة جريمة الإثراء غير المشروع المنظمة وتوسيع نطاقها، فإشكالية الإثراء أو الكسب الغير مشروع ظهرت لمنع الموظف من إستغلال

منصبه الوظيفي ولمنع التعارض بين المصلحة العامة والخاصة؛ لأن الكسب الغير مشروع يتعلق بالمال العام أو الوظيفة العامة.(آلاء حسين، ٢٠١٨، ص٣)

ويُعد الإثراء غير المشروع من الجرائم المستحدثة التي تتضمن الزيادة غير المشروعة التي يحققها الموظف العمومي بشكل لا يتناسب مع دخله العادي، مع عدم مقدرته على تبرير هذهِ الزيادة، الأمر الذي يؤشر على إن مصدرها ناتج عن الإستغلال غير القانوني للوظيفة التي يمارسها الموظف العمومي.(أنور محمد، ٢٠١٨، ص٢٦١) والإثراء غير المشروع مفهوم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة العامة؛ لأن الموظف بحكم موقعة في دوائر الدولة عُرضه لأن تُقدم لهُ الأموال من كل مِمّن يسعى لقضاء مصالح لهُ وللآخرين في غالب الأحيان، ولأجل الحصول المنفعة فأنهُ يضطر لتقديم كل ما يريدهُ الموظف، وفي بعض الأحيان فإن الموظف هو الذي يطلب ما لا يستحقه من الموطن الذي يسعى لأجل قضاء مصلحته، ففي الحالتين يكون الموظف مِمّن يمارسون جريمة الإثراء غير المشروع.(فريد علواش، ٢٠١٦)

وفي العراق فأن هيئة النزاهة لأجل مكافحة الثراء الغير مشروع أصدرت قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ حيث نصت في المادة (١٦) منهُ " تصدر الهيئة لائحة تنظيمية تنشر في الجريدة الرسمية لتنظيم أحكام ومبادئ الإلزام بتقديم تقارير الكشف عن الذمم المالية من المكلفين بتقديمها طبقاً لإحكام هذا القانون".(قانون هيئة النزاهة، ٢٠١١، ص٧)

والمادة (١٧) من القانون نفسه أكدن عل أن يكون كل شخص يشغل أحد الوظائف أو المناصب التالية مكلفاً بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية وهم كل من:-

١. رئيس الجمهورية ونوابه.
٢. أعضاء السلطة التشريعية.
٣. رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ومن هم بدرجتهم ووكلائهم والموظفين بدرجة خاصة.
٤. رئيس مجلس القضاء الأعلى والقضاة.
٥. رؤساء الأقاليم ورؤساء وزراءها و وزراءها ووكلائهم.
٦. المحافظون وأعضاء مجالس المحافظات.
٧. رؤساء الهيئات المستقلة ووكلائهم أو نوابهم.
٨. السفراء والقناصل.
٩. قادة الفيالق والفرق ورؤساء الأجهزة الأمنية.

١٠. المدراء العامون ومن هم بدرجتهم ومحققو الهيئة.
١١. الضباط في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية مرتبة مقدم فما فوق.
١٢. كل من ترى الهيئة ضرورة بالكشف عن ذممهم المالية.

أما المادة (١٨) من القانون أن كل زيادة في أموال المكلف بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية أو أموال زوجه أو أولاده التابعين لهُ لا يتناسب مع مواردهم العادية؛ يُعد كسباً غير مشروع ما لم يُثبت المكلف أنهُ قد تم كسبه من مصادر مشروعة.

ثانياً : الفساد الإداري والمالي كمؤشر على الإثراء غير المشروع

الفساد ظاهرة موغلة في القدم؛ وذكرت الكثير من النصوص التاريخية والدينية الفساد عند الإنسان وركزت على محاربته كتكليف ديني وأخلاقي ونبهت بمخاطر الفساد الحياتية وآثاره السلبية في العلاقة مع الله الخالق سبحانه وتعالى، أو على الإنسان سواء أكان فرداً أو ضمن مجتمع، مما جعل محاربته واجب دين، وبمراجعة تأسيس الدول والتجمعات البشرية تظهر بشكل واضح مظاهر الفساد بأنواعه التي تناولها الكثير من الفلاسفة والمفكرين والباحثين القدماء والمعاصرين، وغالباً ما يتجلى الفساد في منظومات إدارة الحكم، وفق مفاهيم إدارة الحكم الحديثة، وفي إستغلال النفوذ السياسي والديني والسياسي والإجتماعي من خلال تراجع القيم المجتمعية وانحراف السلوك، ومن ثم ينتج لنا الفساد الإداري والمالي المتمثل في هدر المال العام والاستحواذ عليه، بطرق شتى مما يؤدي إلى تراجع سيادة القانون والإفلات من العقاب، وعدم احترام المؤسسات والكيانات العامة.((أحمد سامي، ٢٠٢٢، ص١٥)) وربما لا تكون أخطر نتائج الفساد هي هدر المال العام والخاص، ولكنهُ الخلل الذي يُصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، فتضعف المؤسسات الحكومية ويتراجع أداؤها، وتكاد تكون المؤسسات الصحية والتعليمية والتربوية الرسمية لم تعد قادرة على أداء مهماتها، فمثلاً إن الدروس الخصوصية التي تنتشر بصورة مرعبة في المجتمع؛ تدُل بوضوح على الإفلاس التام للمؤسسة التعليمية الرسمية، هذا رغم الإنفاق الكبير نسبياً إلى جانب وجيوش الموظفين والمعلمين والأطباء المكدسين في وزارتي التعليم والصحة، وبالطبع فإن إنجاز قانون مكافحة الفساد والكسب غير المشروع ليس بالضرورة كافياً لوقف نهب المال العام واستغلال الوظائف على نحو سريع، بل حتى الدستور لا يجد احتراماً ولا يملك هيبة، وبالتالي فإن إشكالية الفساد الإداري هو ضياع حق المواطن داخل الدولة؛ لأن جرائم الفساد من رشوة وواسطة واستغلال المناصب وغيرها يؤدي إلى انقسام عميق في المجتمع بين فئة تطالب بحقوق لا تجدها وأُخرى تحصل على ما لا تستحق.(.(محمد صادق، ٢٠١٤، ص١١))

المبحث الثالث : التراتبية الإجتماعية في المجتمع العراقي

يتحدث علماء الإجتماع عن التراتب الإجتماعي لوصف أوضاع اللامساواة التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمعات البشرية، فكثيراً ما نُميل إلى التفكير بالتراتب على أساس ما يُسمى بالأصول الإقتصادية أو الممتلكات المادية؛ غير إن التراتب يمكن أن يقوم على عدة إعتبارات أُخرى مثل الجنوسة والعمر والإنتماء الديني والرتبة العسكرية كذلك، ويتمتع الأفراد والجماعات بدرجات متفاوتة من القدرة على الحصول على المكافآت والمنافع اعتماداً على مرتبتهم في الهيكل التراتبي، وعليه يمكن تعريف التراتب باعتباره مُمثلاً لُبنية اللامساواة السائدة في أوساط مجموعة بشرية، فالمجتمع مكوناً من شرائح أو طبقات ذات طابع هرمي أو سُلمي، فتحتل فيه القمة الفئات التي تتمتع بأنواع عديدة من الإمتيازات، بينما تقع الفئات المستضعفة في قاع الهرم أو قاعدته.(إنتوني غِدنز، ٣٤٥،٢٠٠٥) كما يُشير المصطلح تراتب وترتيب وتدرج الناس داخل المجتمع على أساس المكانة والحضوة والتملك والسلطة وغيرها من المحددات المرتبطة بطبيعة كل مجتمع، وهو مرتبط بالبنية الإجتماعية وتكوينها.(محمد المستاري، ٢٠١٠) عليه يمكن القول إن التراتبية الإجتماعية هي نظام يضع الناس في درجات أو مراتب، وهي بهذا تشتمل على أربعة مبادئ أساسية كالتالي:– (لاهاي عبد الحسين، ٢٠١١، ص ١٨٩)

١. إن التراتبية أو المراتبية سمة أساسية للمجتمع؛ وليست إنعكاساً للأختلافات الفردية فيه.
٢. إن المراتبية الإجتماعية تستمر عبر الأجيال؛ وتُوضح هذهِ النقطة بصورة أكثر عند النظر إلى كيفية ثبات التفاوت من جيل إلى آخر، حيث ينقل الآباء مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية إلى الأبناء.
٣. إن التراتبية الإجتماعية هي عامة وشمولية، لكنها متغيرة ايضاً؛ فتظهر المراتبية الإجتماعية في كل المجتمعات؛ إلا إن ما هو متراتب وغير متساوي وكيفية حدوثه، هي مسألة تخضع للكثير من التباين والإختلاف بين مجتمع وآخر.
٤. تنطوي المراتبية الإجتماعي على نظام للأفكار والمعتقدات؛ فهي ليست فقط مسألة ملكية أو مكانة إجتماعية، وإنما هي غالباً ما تستند على نظام للأفكار والمعتقدات التي تبرزها وتوفر لها الغطاء الأدبي والأخلاقي.

المبحث الرابع : منهجية البحث

اعتمدت الباحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، إذ كانت العينة قصدية مكونة من (٤٠٠) فرداً من أساتذة جامعة القادسية (من كليات الآداب والقانون وكلية الإدارة والإقتصاد) ومجموعة من القضاة، واعتمت الباحثة على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وحسب الجداول التالية:

جدول (١) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	٢١٨	٥٤
أُنثى	١٨٢	٤٦
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠

إن من أهم البيانات التي يحصل عليها الباحث خلال فترة دراسته لمجتمع البحث هي البيانات الأولية؛ وهي بيانات تتعلق ب العمر، الجنس والحالة الإجتماعية أو الإقتصادية، كذلك التحصيل العملي وغيرها بحسب متطلبات كل دراسة.

عليه يتبين من خلال الجدول أعلاه والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس إن ما نسبتهُ (٥٤٪) وبواقع (٢١٨) مبحوثاً من الذكور من أصل (٤٠٠) مبحوث، أما نسبة الإناث فكانت (٤٦٪) بواقع (١٨٢) مبحوثه من مجتمع البحث، وأن معرفة جنس مجتمع الدراسة في واقع الحال هو ذا أهمية كبيرة لمعرفة طبيعة إجابة كل من الذكور والإناث حول الظاهرة قيد الدراسة، ومعرفة مدى تقارب أو ابتعاد وجهات النظر بين الجنيسين داخل المجتمع الواحد، والشكل التالي يوضح توزيع جنس المبحوثين.

جدول (٢) يُبين المجالات التي يستشري فيها الفساد المالي بصورة كبيرة

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
القطاع العام	٢٢٦	٥٦	١,٤٣	٠,٩٤
القطاع الخاص	١٧٤	٤٤		
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠		

يُبين لنا الجدول (٢) المجالات التي يستشري فيها الفساد المالي في المجتمع العراقي في القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص، فأكدت إجابات المبحوثين إن الفساد المالي يستشري وينتشر في القطاع العام بصورة أكبر من القطاع الخاص، فبنسبة (٥٦٪) وبعدد (٢٢٦) مبحوثاً ممن أختار القطاع العام، بينما (١٧٤)

مبحوثاً شكلوا نسبة (٤٤٪) ممن رشح القطاع الخاص (الذي لا يخلو هو الآخر من شُبهات الفساد) على القطاع العام في كثرة الفساد المالي في المجتمع العراقي، يُعتبر الفساد المالي في العراق وحش متعدد الرؤوس، حفر في العشرين سنة الماضية جذوراً راسخة وعميقة، ولا يزال مستشرياً وواسع الإنتشار أيضاً ومنهكاً للدولة العراقية، ومن الأسباب التي أدت إلى إنتشار الفساد المالي بصورة أوسع في القطاع العام بسبب إمكانية حدوث كافة أنواع الفساد من (اختلاس، تزوير ورشوة، سوء استخدام الوظيفة العامة في المحسوبية أو التحييز، كذلك إستغلال النفوذ) فهو يوجد في اغلب المرافق الإدارية؛ كالتربية والصحة والتعليم والتجارة، كذلك القضاء الذي تشوبه الكثير من قضايا وتهم الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى الوزارات والدوائر الخدمية والأمنية التي لا تخلوا هي الأُخرى من مؤشرات الفساد، والسياسيين العراقيين الكبار هم أول من تؤوم حولهم أصابع الاتهام، ومما أدى إلى انتشار هالة الفساد أيضاً هو عدم محاسبة الفاسدين والمقصرين، وعدم كفاءة بعض القيادات الإدارية ونزاهتها بمقابل السيولة النقدية والوفرة المالية الكبيرة التي امتازت بها مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى هيمنة الفساد المالي في القطاع العام.

جدول (٣) يُبين التسلسل المرتبي للأسباب الإجتماعية التالية لهُ الدور الأكبر في ظهور آفة الفساد

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية%	التسلسل المرتبي
الرغبة في الحصول على المكانة الإجتماعية المرموقة	٣٦٨	٩٢	١
ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد	٣٠٦	٧٦	٢
جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل المجهول	٢٢٩	٥٧	٣
القلق الناجم من عدم استقرار الأوضاع	١٧٣	٤٣	٤

الجدول أعلاه يبحث في أكثر الأسباب الإجتماعية التي لها التأثير الكبير في ظهور وحش الفساد في المجتمع العراقي، إذ جاء في المرتبة الأولى رغبة الفرد في الحصول على المكانة الإجتماعية المرموقة وبواقع (٤٦٨) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٩٢٪)، فالوجاهة الإجتماعية والتقدير والإحترام من قبل أفراد المجتمع أموراً يراها البعض في غاية الاهمية، فرغبة الفرد منا لأن يكون محبوباً يشكل وجودة أهمية كبير للآخرين تجعلهُ يسعى للحصول على مكانة إجتماعية مهمة في السُلم الإجتماعي إجتماعياً؛ ونفسياً في نفوس الآخرين يُحقق لهُ الشعور بالرضا الذاتي عن نفسه، أضف لهذا إن المكان الإجتماعية تُحقق لصاحبها بعض الإمتيازات المهمة

على مستوى العمل أو مستوى الخدمات التعليمة والصحية المُقدمة لهُ، وقد يلجأ أحياناً لطرق وأساليب غير المشروع من أجل تحقيق هذهِ الغاية.

أما المرتبة الثانية فكانت لسبب ضعف الوازع الديني والاخلاقي لدى أفراد المجتمع بواقع (٣٠٦) تكراراً وبنسبة بلغت (٧٦٪)، فالوازع الديني كأحد أساليب التنشئة الإجتماعية لهُ الدور الكبير في إحياء الضمائر في نفوس الأفراد، لكن لو غاب الجانب الديني ومات الضمير الإنساني يُصبح الفرد خاوي دينياً يجري وراء مصلحته الشخصية فقط لا يهمه الآخر من بني جنسه، وتُصبح هُنالك أزمة ثقة في المجتمع، ويُصبح الدين لقلقة لسان فقط أو مجرد حبر على ورق، ونحن حالياً نعيش في مرحلة تبرير الخطأ بإسم الدين، أما في المرتبة الثالثة جاء سبب جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل المجهول والغامض كأحد مسببات الفساد بواقع (٢٢٩) تكراراً بنسبة بلغت (٥٧٪)، خاصة وإن اوضاع البلد الداخلية متوترة والخارجية تعيش حالة حرب استنزافية، أما المرتبة الرابعة والاخيرة كانت من نصيب سبب القلق الناجم من عدم إستقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد بواقع (١٧٣) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٤٣٪) وكما نوهنا عنهُ.

جدول (٤)

يُبين إسهام الفساد الإداري والمالي في حدوث شرخ وتفاوت كبير بين مدخولات فئات المجتمع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية%
نعم	٣٥٩	٩٠
لا	٤١	١٠
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

للفساد الإداري والمالي نتائج وخيمة على واقع الحياة الإجتماعية وآثار سلبية متعددة، ومن هذهِ الآثار ذات الأثر السيء هو حدوث تفاوت وشرخ كبير في المدخولات الشهرية بين أفراد المجتمع الواحد، مما يجعل البعض منهم مُنعم ومرفه بكل وسائل الراحة والرفاهية – بالمقابل يكد ويشقى الآخرون من أجل توفير أبسط متطلبات حياتهم وحياة عوائلهم، فبعض الوزارات والدوائر الحكومية لا يتجاوز فيها راتب الموظف الذي يسكن الدرجة العاشرة ثلاثمائة ألف دينار شهرياً، والدليل على هذا إجابة المبحوثين في الجدول أعلاه، حيث أكد (٣٩٥) مبحوثاً مثلت نسبة (٩٠٪) من مجتمع البحث إن سبب هذا التفاوت بين مدخولات الموظفين في دوائر

الدولة هو الفساد الإداري والمالي، ولهذا نرى بين الحين والآخر تجمعات لموظفين من مختلف المحافظات العراقية ومن مختلف التشكيلات الوزارية والدوائر الحكومية يتظاهرون أمام مجلس النواب ووزارة المالية في العاصمة بغداد مطالبين بإقرار سُلم رواتب جديد وعادل، يعالج ويُحسن من مدخولات الموظفين الشهرية لترتقي مستوياتهم المعيشية للأفضل، في الوقت الذي نشهد فيه أرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وفرض الرسوم والجباية في المرافق التعليمية والصحية والتربوية، كما إن الفساد يؤدي إلى تحولات سريعة وفجائية في التركيبة المجتمعية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغلغل التفاوت الإجتماعي وتكريسه وهروب الكفاءات الفنية والعلمية بسبب المنسوبية والمحاباة، مما يخلق لنا مجتمع مشوه غير واضح المعالم. و (٤١) مبحوثاً فقط بنسبة تمثيل (١٠٪) للعينة الكلية من الذين لا يرون في أشكال الفساد سبب التدهور الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

جدول (٥) يُبين الاعتقاد بان الإثراء الفاحش يؤدي إلى زعزعة السُلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية%
نعم	٣٢٧	٨٢
لا	٧٣	١٨
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠

إن للفساد كمؤشر من مؤشرات الإثراء الفاحش بغير وجه حق عدة مساوئ؛ منها إنهيار منظومة المبادئ والقيم الأخلاقية، وتصدع القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة المجتمع، بما يُسهم في إنعدام المهنية في العمل الإداري، وضرب مبدأ العدالة الإجتماعية التي هي من أُسس التعايش السلمي للأفراد، وتكفل لهم حياة كريمة في ظل دولة تحترم القانون والدستور، والجدول أعلاه خاص بتوضيح دور الإثراء غير المشروع في زعزعة السُلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي، فأجاب (٣٢٧) مبحوثاً بلغت نسبة تمثيلهم للعينة الحقيقة (٨٢٪) يعتقدون بضرورة الحفاظ على السلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي في المجتمع، فبدونه تنشأ الكراهية والحقد والضغينة والحروب الأهلية بين أبناء المجتمع الواحد، بينما أجاب (٧٣) مفردة بحثية وبنسبة تمثيل لعينة الدراسة (١٨٪) بأن الإثراء الفاحش لفئة معينة والإستقرار والسُلم الإجتماعي يمكن أن يسيروا جنباً إلى جنب في المجتمع الواحد، والفرق واضح هُنا بين النسبتين، حيث ينتج عن الفساد حيثما حل وكيفما تتم ممارسته؛ مخاطر ومشاكل إجتماعية وإقتصادية جمة، منها الفقر والبطالة وسوء توزيع الموارد والثروات في المجتمع، وتدني

المستويات التعليمية والثقافية للأفراد وإنتشار الجهل، وعنما يَعُم الفساد ويستبد، ويتراخى النظام في مواجهته تُصبح مؤسسات الحكومة وقطاعات الدولة كافة فاسدة، مما يخلق مشروعية للفساد.

جدول (٦) يُبين الاعتقاد بأن الإثراء غير المشروع يؤثر على توزيع الفرص والموارد في المجتمع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية%
نعم	٣٨١	٩٥
لا	١٩	٥
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

أتفقت كل عينة الدراسة تقريباً على إن الإثراء غير المشروع هو سبب لخراب المجتمع، لأنه بالضد من مبدأ العدالة الإجتماعية القائمة على عدالة التوزيع في الموارد والخدمات الأساسية بين أفراد المجتمع، حيث إن (٣٨١) مبحوثاً في الجدول أعلاه تُشكل نسبتهم (٩٥٪) من مجموع العينة أكدوا على إنهم لم يكونوا متساوين في الحصول على نفس الفرص والخدمات مع الفاسدين من المرتشين أو المزورين والذين ينهبون المال العام بشتى طرق الفساد، على الرغم من كونهم متساوين في المؤهل العلمي والكفاءة المهنية والخبرة الإدارية، أو أعلى منهم في أحيان أُخرى، فما يُنتجه الأفراد بصورة فردية أو جماعية يُسمى بالثروة الوطنية والتي يجب إن تتوزع وفق مبدأ العدالة الإجتماعية، فيجب إن تكون الفرص متاحة على قدم وساق في المساواة أمام الجميع، مع مراعاة عنصر الكفاءة، لكن من يتسلق الهرم الأعلى في المجتمع بطرق غير شرعيه؛ يُمكنه إن يتلاعب بطريقة التوزيع لصالحه ولصالح أفراد عائلته والمقربين منه، من خلال تقديم الرشوة أو من خلال التزوير أو الإختلاس أو بأيّ طريقة فاسدة، وهذا ما يُعبر عنهُ الجدول أعلاه من خلال رأيّ عينة الدراسة، فقد أجاب (٣٨١) مبحوثاً بـ (نعم) عندما تم سؤالهم عن إمكانية توزيع موارد المجتمع المهمة وفرص العمل أو توزيع الثروات أو الحقوق السياسية والامتيازات العامة وفرص التعليم أو الرعاية الصحية بصورة عادلة في ظل وجود جماعة الإثراء غير المشروع، فالأغلبية الكبيرة من العينة أكدت عدم وجود نظام توزيع صحيح وعادل في ظل تخبط فئة قليلة بالمجتمع تتحكم بمقدرات المجتمع وموارده لصالحها وصالح أفرد حاشيتها، فكانت نسبة تمثيلهم لعينة الدراسة (٩٥٪) وهذا ما يؤكد عدم وجود نظام عدالة التوزيع الإجتماعي أو العدالة الإجتماعية، أما (١٩) مفردة بنسبة لا تتجاوز (٥٪) لا ترى في الإثراء غير المشروع أي تأثير على عملية توزيع موارد المجتمع في الوسط الإجتماعي.

جدول (٧) يُبين التسلسل المرتبي لإنعكاسات الإثراء الفاحش التالية أكثر خطراً على التراتبية الإجتماعية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية%	التسلسل المرتبي
صعود طبقة طفيلية ضارة بالمجتمع هدفها الكسب غير المشروع	٣٦١	٩٠	١
هدر الموارد الحياتية المهمة	٢٨٤	٧١	٢
شيوع ثقافة الإفلات من العقاب	٢٥٩	٦٤	٣
أزدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء	٢٤٠	٦٠	٤
تحويل الموارد الأساسية عن المجالات المخصصة لها	١٥٢	٣٨	٥
أرتفاع مؤشر الفقر لدى شريحة كبيرة من الناس	١٢٦	٣١	٦

الجدول أعلاه يختص ببيان إنعكاسات الإثراء الفاحش الأكثر خطراً على التراتبية الإجتماعية، إذ جاء في المرتبة الأولى صعود طبقة طفيلية ضارة بالمجتمع هدفها الكسب غير المشروع ضاربه للّوائح الدستورية والقانونية ومنظومة القيم الإجتماعية عرض الحائط، فكانت نسبتهم (٩٠٪) وبواقع (٣٦٠) تكراراً، وبسبب صعود هذهِ الطبقة زادت لدينا الجرائم المخلة بالشرف في الجدول السابق كالنصب والإحتيال والسرقة، وتمثل هذهِ الطبقة مرض طفيلي خطير سريع العدوى والإنتشار، تسعى للربع السريع مهما كانت الوسيلة وعلى حساب الغير أو صاحب الحق، فهي طبقه زائفه ليس لها أي عمق إجتماعي أو إقتصادي، تتصرف بتباهي وبذخ زائف لأن أموالها جُمعت بدون جهد أو تعب وتقتات على ما تنتجه الفئات الأُخرى، وتسبب الكثير من الأخطار الإجتماعية والإقتصادية، لأنها تستثمر أموالها في تجارة المخدرات أو الدعارة أو أيّ مجال للربح السريع، وجاء هدر الموارد الحياتية المهمة في المرتبة الثانية بواقع (٢٨٤) تكراراً وبنسبة (٧١٪)، ويتم هدر الموارد الحياتية المهمة عن طريق صعود الطبقة الطفيلية الضارة، فهي ولأن دورة حياتها قصيرة تقوم بالإستثمار في المشاريع الوهمية أو في مشاريع كبيرة بدون تحديد واضح للأهداف، وهدر أهم مورد وهو المورد البشري– الفكري والجسدي – عن طريق المخدرات أو تجنيدهم لصالح جماعات مسلحة تُقاتل بالنيابة عنهم، وابعاد الشباب عن مواقع العمل المهمة وجعلهم مهمشين لاحول ولا قوة لهم، ونتيجة لعلاقات هؤلاء الطفيليين مع أصحاب القرار والمصالح المتبادلة فيما بينهم ستنتشر لدينا ثقافة الإفلات من العقاب التي جاءت في المرتبة الثالثة بواقع

(٢٥٩) تكراراً وبنسبة (٦٤٪)، وتُعمق البون الشاسع بين الفقراء والأغنياء الذي حل علينا في المرتبة الرابعة بواقع (٢٤٠) تكراراً وبنسبة (٦٠٪)، نتيجة تحويل الموارد الأساسية عن المجالات المخصصة لها، مما يتسبب في أرتفاع مؤشر الفقر لدى شريحه كبيرة من الناس.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج البحث

من النتائج المهمة التي توصل اليها البحث الحالي؛ والتي تعكس واقع الشارع العراقي، ما يلي:-

١. بينت الدراسة إن الرشوة وبنسبة (٩٤٪) هي أكثر أشكال الفساد إنتشاراً بين أفراد المجتمع وفي مؤسسات الدولة، يليها إستغلال النفوذ أو المنصب الوظيفي بنسبة (٧٥٪)، ثم الإختلاس بنسبة (٦٣٪)، والمتاجرة بالوظيفة العامة بنسبة (٦١).
٢. لقد تمكنت الأحزاب من إستغلال الوظائف الحكومية كأداة لتوسيع شبكاتها وبنسبة (٩٨٪)، لتمول نفسها من خلال موارد الدولة.
٣. إن للتطور التكنولوجي الكبير للعولمة ثر كبير في تطور وسائل وأساليب الفساد بشكله العام؛ إذ بلغت نسبة المساهمة (٩٣٪).
٤. مع إنتشار الفساد ومؤشراته لا يمكن الوصول إلى الإستقرار الإجتماعي أو السُلم الاهلي؛ هذا ما أكدت عليه نسبة (٨٢٪) مجتمع العينة.
٥. إن مؤسسات الدولة المدنية غير قادرة على تحقيق أهدافها وخُططها المستقبلية في ظل تُخمتها بالفساد الإداري والمالي، وهذا الأمر يصل أيضاً إلى المنظمات الوسيطة أو ما يُعرف بمنظمات المجتمع المدني بنسبة (٦٧٪)، فهو يعرقل وصولها إلى أهدافها وخططها التنموية.

ثانياً : توصيات البحث

إن من أهم التوصيات التي توصل أليها البحث، والتي يكون لها شأن كبير ودور مهم في مكافحة الفساد والإثراء الغير مشروع فيما لو تم الأخذ بها من الجهات المختصة، وأهم هذهِ التوصيات هي:-

١. ضرورة التركيز على التخفيف من العوامل التي تسبب فساداً وهدر للمال العام، وأهمها الرشوة والإختلاس وإستغلال المنصب الوظيفي.

٢. أبعاد الفاسدين والمرتشين والمزورين عن المناصب المهمة والوظائف الحكومية وعن دوائر الدولة بشكل عام قدر الإمكان.

٣. تصميم البرامج التدريبية الهادفة لزيادة الإدراك والوعي الإجتماعي العام بمخاطر الفساد والإثراء غير المشروع على المجتمع.

الهوامش

١. جمال الدين إبن منظور: لسان العرب، ج ١، دار صادر بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص٣٥٥.
٢. أحمد بن محمد بن علي الفيومي: المصباح المنير، مادة ثرا، المطبعة الأميرية، ط ٦، القاهرة، ص ٣٢.
٣. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات، مكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤.
٤. مكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة بمكافحة الفساد، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ١٩.
٥. الفقرة سابعاً، المادة الثانية من التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.
٦. بلال خلف: الفساد الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص ٥.
7. World Bank, world development report, Oxford university press, Washington D.C, 1997. p. 102.
٨. محمد كريم عبد الله: الفساد الإقتصادي الأسباب والمعالجات، مجلة الملتقى، ع ٤، ٢٠٠٦، ص٩٣.
٩. منير الحمش: الإقتصاد السياسي الفساد – الإصلاح – التنمية، إتحاد الكُتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، ص ١٤.
١٠. محمد سبيلا – نوح الهرموني: موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ٢٠١٧، ص ١٢٥.
١١. أنتوني غِدنز: علم الإجتماع، ت – فايز الصُيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٧٤١.
١٢. محمد الترسالي: سوسيولوجيا التراتب الإجتماعي في المجتمع البيضاني، بحث منشور، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز العربي الديمقراطي، ع ٢٢، م ٦، ألمانيا، ص ٨٦.
١٣. طارق سرور: الجماعة الإجرامية المنظمة، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣ – ٤.
١٤. آلاء حسين ناصر: التنظيم القانوني لجريمة الكسب الغير مشروع، بحث منشور، كلية القانون – جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٣.
١٥. أنور محمد صدقي: جريمة الإثراء غير المشروع بين القبول والرفض، كلية أحمد بن محمد، قسم القانون، قطر، ٢٠١٨، ص ٢٦١.
١٦. فريد علواش: الإثراء غير المشروع وفقاً لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بحث منشور، مجلة الحقوق والحريات، ع – ٢/ م – ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦،
١٧. قانون هيئة النزاهة العراقي رقم (٣٠): بغداد،٢٠١١، ص ٦ – ٧.

١٨. أحمد سامي المعموري: الفساد الإداري في العراق، مفهومه وآليات وأجهزة مكافحة الدولية والوطنية، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠٢٢، ص ١٥.
١٩.محمد صادق إسماعيل: الفساد الإداري في العالم العربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤، مصر، ص ١١.
٢٠.إنتوني غِدنز: علم الإجتماع – مع مُدخلات عربية، ت – فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٤٥.
٢١.محمد المستاري: التراتب الإجتماعي وعلاقته بإشكالية السلطة والتغير الإجتماعي والتنمية البشرية، مقال منشور على موقع دنيا الوطن، ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/١،
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/07/08/203682.html
٢٢. لاهاي عبد الحسين: مقدمة في علم الإجتماع، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١١، ص ١٨٩ – ١٩٠.

المصادر

أولاً: المصار باللغة العربية:

١. أحمد بن محمد بن علي الفيومي: المصباح المنير، مادة ثرا، المطبعة الأميرية، ط ٦، القاهرة.
٢. أحمد سامي المعموري: الفساد الإداري في العراق، مفهومه وآليات وأجهزة مكافحة الدولية والوطنية، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠٢٢.
٣. أحمد صادق إسماعيل: الفساد الإداري في العالم العربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤، مصر.
٤. آلاء حسين ناصر: التنظيم القانوني لجريمة الكسب الغير مشروع، بحث منشور، كلية القانون – جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٥. أنتوني غِدنز: علم الإجتماع – مع مُدخلات عربية، ت – فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥.
٦. أنور محمد صدقي: جريمة الإثراء غير المشروع بين القبول والرفض، كلية أحمد بن محمد، قسم القانون، قطر، ٢٠١٨.
٧. بلال خلف: الفساد الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.
٨. جمال الدين إبن منظور: لسان العرب، ج ١، دار صادر بيروت، لبنان، ١٩٩٧.
٩. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات، مكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، بيروت، ٢٠١٨.
١٠. طارق سرور: الجماعة الإجرامية المنظمة، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٠.
١١. فريد علواش: الإثراء غير المشروع وفقاً لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بحث منشور، مجلة الحقوق والحريات، ع – ٢/ م – ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.
١٢. الفقرة سابعاً، المادة الثانية من التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.
١٣. قانون هيئة النزاهة العراقي رقم (٣٠): بغداد،٢٠١١.
١٤. لاهاي عبد الحسين: مقدمة في علم الإجتماع، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١١.
١٥. محمد الترسالي: سوسيولوجيا التراتب الإجتماعي في المجتمع البيضاني، بحث منشور، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز العربي الديمقراطي، ع ٢٢، م ٦، ألمانيا.

١٦. محمد المستاري: التراتب الإجتماعي وعلاقته بإشكالية السلطة والتغير الإجتماعي والتنمية البشرية، مقال منشور على موقع دنيا الوطن، ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/١،

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/07/08/203682.html

١٧. محمد سبيا – نوح الهرموني: موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ٢٠١٧.

١٨. محمد كريم عبد الله: الفساد الإقتصادي الأسباب والمعالجات، مجلة الملتقى، ع ٤، ٢٠٠٦.

١٩. مكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة بمكافحة الفساد، نيويورك، ٢٠٠٤.

٢٠. منير الحمش: الإقتصاد السياسي الفساد – الإصلاح – التنمية، إتحاد الكُتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦.

ثانيا: المصادر باللغة الإنكليزية:

1. World Bank, world development report, Oxford university press, Washington D.C, 1997.